**مستقبل العالم العربى**

لا شك أن العالم العربى يمر بمرحلة مختلفة عما كانت عليه فى الماضى، فالاحتجاجات التى حدتث خلال 2011 وما تلاها، اضطربت العلاقة بين الحكومات والمواطنين والتى كانت مقامة على تقديم وتزويد الخدمات مقابل الولاء للنظام السياسى وهذه المعادلة هى التى حافظت على استقرار النظم السياسية الحاكمة إلى الان ولكن عدم وفاء تلك الأنظمة بتزويد الخدمات أدى إلى تدهور العلاقة بين الأنظمة والمواطنين والتى أدت إلى الاحتجاجات التى طالت معظمة الدول العربية وذلك بسبب عدة عوامل تخاذلت تجاهها الأنظمة السياسية وهى كالتالى:-

**غياب المشاركة السياسية**

تعمدت الأنظمة السياسية العربية على عدم مشاركة أى من الأحزاب السياسية أو المعارضة فى النظام السياسي، وأيضا غياب أى تمثيل للفئات أو الأقليات فى المجتمع وخصوصا المناطق المهمشة داخل البلاد، وهذا أدى إلى إرساء قناعات لدى المواطنين وخصوصا الشباب والذى يعتبر كتلة كبيرة داخل المجتمع أن لا يوجد أى أمل للتغيير ولا افاق لمستقبل البلاد وخير مثال على ذلك فى الحالة المصرية فيما قبل ثورة 2011 حيث تم تزوير انتخابات مجلس الشعب لعدم إدخال أى نوع من أنواع المعارضة داخل المجلس، والذى كان فيما سبق يسمح نظام مبارك بإدخال بعض الأصوات المعارضة وخصوصا الأخوان المسلمين والذين كانوا لهم دور فاعل على الأرض، وأيضا تصريح الرئيس مبارك "خليهم يتسلوا" بعد إعلان المعارضة تشكيل مجلس موازى بعد تلك الانتخابات، مما أوصل رسالة إلى الجميع أن الأفق مسدود لأى مشاركة أو تمثيل داخل النظام السياسى.

**التضييق على الحريات**

من ضمن أساليب التى اعتمدت عليها الأنظمة العربية هى التضييق على الحريات فى شتى النواحى، ففى مجال الصحافة يوجد رقابة أمنية شديدة على جميع ما ينشر فى الصحافة، وخصوصا خلال تلك الفترة حيث تعمدت الأنظمة على التضييق على جميع الصحف وتوحيد الرسالة الإعلامية فى جميع الوسائل، فقد قام النظام العسكرى فى مصر بشراء جميع القنوات والصحف ووضعها تحت إدارة شركة واحدة تتبع إحدى المؤسسات الأمنية، وهذا لضمان عدم الخروج عن النص أو نقد أى قرار تقوم به الحكومة، وأيضا هذا يحدث فى دول الخليج و دول المغرب العربى، حيث تدرك الحكومات أن الصحافة ووسائل الإعلام لها دور قد يؤثر على هيمنتها فى المجتمع. وبجانب هذا أيضا لا تسمح الأنظمة العربية [اى نوع من أنواع التجمعات أو الاحتجاجات حتى لو ليس لها علاقة بالسياسة، وتقوم باعتقال أى فرد قد يكون له رأى مخالف عن رأى النظام السياسى وقد رأينا ذلك فى النظام السعودى حيث قام بقتل معارض سعودى، وأيضا بمصر قام النظام العسكرى باعتقال أكثر من 60 ألف شخص من جميع الأطياف السياسية وغير السياسية، وهذا باعتقادى بسبب الخوف الزائد الناتج عن الاحتجاجات التى قامت فى 2011 وما تلاها.

**فاعلية الحكومة**

تقوم المعادلة السياسية فى العالم العربى على توفير الخدمات مقابل الولاء، وحيث أن الحكومة هى المنوط بها تقديم الخدمات للمواطنين وخصوصا المناطق الأكثر احتياجا، فأن كفاءة الحكومة نفسها وفاعليتها فى تقديم الخدمات الأساسية للحياة للمواطنين قد انخفضت بنسبة كبيرة بمرور الزمن خلال العقدين الماضيين، حيث ركزت الحكومة أداءها على خدمة النظام السياسى والنخبة داخل المجتمع وتركت الطبقات المختلفة داخل المجتمع، فقد زادت نسبة البطالة فى جميع البلدان العربية لعدم كفاءة النظام التعليمى ولعدم اهتمام الحكومات بالصناعات الكثيفة العمالة لاستيعاب الخريجين من النظام التعليمى حيث أدى ذلك إلى عدم وجود فرص وظيفية لكثير من خريجى الجامعات والذين اتجهوا للعمل فى وظائف أدنى ليس لها علاقة بالتعليمز وأيضا مشاكل المناطق السكنية المسماه بالعشوائيات والتى انتشرت داخل المدن الكبرى القاهرة كمثال، وتعامل الحكومات معها بالسكوت وعدم الاهتمام بها مما أنتج مناطق عشوائية خطرة على السكان وأيضا أنتج مجموعات ذات تفكير متطرف وكثيرا من المشاكل الأخرى فى الخدمات، وتزيد تلك المشكلة فى المناطق البعيدة عن العاصمة حيث يعانى نسبة كبيرة من القرى والمدن من عدم وجود بنية تحتية للصرف الصحى ونحن فى عام 2022، ويعتبر ذلك مؤشرا لعدم فاعلية الحكومة فى حل المشاكل الخاصة بالمواطنين وتخاذلها لهذه الفئات من المجتمع وعلى العكس نرى اهتمام الحكومة بالمدن الجديدة والطبقات العليا من المجتمع وتوفير بنية تحتية وأراضى لهذه الفئة لبناء مجمعات سكنية تسمى "الكومباوند" لعزل هذه الطبقة عن باقى المجتمع والذى يتم النظر إليه أنه دون المستوى وعبء على الدولة.

الفساد

هنا فى هذا المجال لا يوجد خير من المقولة التى تقول "الفساد مرداف الاستبداد" فالأنظمة العربية جميعها تعتمد منهج الاستبداد فى السلطة، وهذا يتنج فسادا كبيرا بأتواعه من الفساد السياسى والفساد المالى والفساد الحكومى، وتعتبر الأنظمة العربية من أكثر الدول فساداً طبقا لمؤشر الفساد التابع لمنظمة الشفافية العالمية. حيث تقوم النخبة السياسية خصوصا بسرقة الأموال العامة للدولة وحيث لا يوجد رقابة حقيقية أو جهات مستقلة تقوم بالمراقبة فإن الفساد يستمر وينتشر حتى يصبح منظومة داخل المجتمع لا يستطبع أحد الفكاك منها، ومثالا صغيرا على ذلك القضية التى تم الحكم فيها على مبارك وأبنائه بالاستيلاء على أموال بقيمة 125 مليون جنيها من أموال مؤسسة الرئاسة فى القضية المعروفة بالقصور الرئاسية، والتى تعتبر نقطة صغيرة فى بحر الفساد الذى يوجد داخل الدولة، وأيضا الاستيلاء على أراضى الدولة، حيث صدر تقرير الجهاز المركزى للمحاسابات بمصر كمثالاُ والذى أوضح أن تكلفة الفساد خلال العقديين الماضيين وصل إلى 600 مليار جنيه، والسؤال الذى يطرح نفسه ماذا كانت تفعل كل تلك الأموال لتنمية الدولة. وناهيك أيضا عن الفساد الحكومى والذى ينتشر فيه المحسوبية بشكل كبيراً جدا، حيث تقوم مؤسسات بأكلمها على المحسوبية كالقضاء والنيابة والهيئات الاقتصادية وشركات القطاع العام مما أدى ذلك إلى انخفاض كفاءة المؤسسات الحكومية كلها حيث تعتمد تلك المؤسسات على الولاءات وليس الكفاءة وهذا يضمن للنظام السياسى السيطرة الكاملة على المؤسسات الحكومية.

**التعليق**

نرى مما سبق من عرض للأسباب التى أدت عدم استقرار الأنظمة السياسية العربية، والتى بدورها تعتبر عوامل قوية جدا أثرت على العلاقة بين الدولة وبين المواطنين، حيث اتفق مع العوامل جميعها ولكن ينقصها عاملين اخرين مهمين قد أثر على هذه العلاقة وكان له دور فى الاحتجاجات وهما كالتالى:

**العامل الأول**

تطلع الشباب إلى مجتمع دينامكى يحتوى الجميع ويواكب المجتمعات الأخرى حيث تدرك الفئة الشبابية أن النظام القائم حاليا هو نظام قديم متهالك لا يفى بالمتطلبات السريعة والمتغيرة والتى تطال العالم كله، وهذا يعتبر عاملا محفزا للشباب بالقيام بأى عمل يساهم فى تحول هذا المجتمع ونرى ذلك فى المبادرات الشبابية والمشروعات التتنموية والتى يقوم بها الشباب.

**العامل الثانى**

يعتبر التطور التكنولوجى الهائل سبب رئيسيا فى التحول الذى حدث فى المجتمعات العربية، وكان عاملا مؤثراً فى الاحتجاجات فى 2011 حيث اعتمدت عليه المجموعات فى الاحتجاجات للهروب من الأمن وأيضا ساهم فى نقل الاحتجاجات إلى البلدان الأخرى وأدركت الأنظمة العربية إلى أهميته فى التأثير على المواطنين فأرصدت له ميزانيات هائلة للتحكم فى الرسائل التى يتم توجيهها وأيضا التأثير على قرارات الموطنين ولنا مثالا فى ذلك ما حدث فى الانتخابات الأمريكية والتى تم التأثير على الناخبين.

**التعليق الأخير**

بناءا على ما تم عرضه من أسباب والحلول المقترحة فى المقال الرئيسى بخصوص مستقبل العالم العربى، فأننى أرى من وجهة نظرى أن الحلول المقترحة من مشاركة المناطق المهمشة فى النظام من خلال المحليات كمثالا أو إعادة توزيع المخصصات المالية للمناطق الأكثر احتياجا وهكذا لعدم الإطالة فأنها حلولا مسكنة للمشاكل الجذرية والتى يبدأ حلها من إلغاء العلاقة بين النظام والمواطنين القائمة على الولاء مقابل الخدمات، والضغط فى اتجاه بناء نظام ديموقراطى يسمح بتداول السلطات مما يزيد من فاعلية الحكومات وأيضا وجود مساحات من الحريات للعمل المجتمعى والذى بدوره بساهم فى تطور المجتمع.

**الاسم: عمرو محمود المتولى**

**التاريخ: 22/05/2022**